

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



هيئة نزع السلاح

الجلسة ٢٥٣

الثلاثاء، ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ميولينجي (إيطاليا)

الصائبة على رأس إدارة شؤون نزع السلاح خلال السنوات
الخمس الماضية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

المناقشة العامة

إن انعقاد الدورة الحالية - في وقت يحتاج المجتمع الدولي إلى إيجاد صيغ عملية وناجعة للأمن الجماعي تمنع حقا نشوب الصراعات، وتحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، وتشجع الأطراف على استنفاد كل السبل السلمية لحل النزاعات - إنما يشكل تحديا يدفعنا إلى مضاعفة جهودنا في إطار هذا المحفل للدفاع عن قضية نزع السلاح باعتبارها مهمة أساسية في عمل الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر الوفود بأننا سنستمع صباح هذا اليوم إلى ١٠ متكلمين. ومن الأهمية بمكان أن يتقيد كل وفد بمدة ١٠ دقائق للإدلاء ببيانه. وأرجو أن يسمح لي المندوبون بأن أذكرهم بذلك عندما تتجاوز بياناتهم الوقت المحدد. ولا يعني ذلك عدم الإنصاف، بل يعني الإنصاف للجميع. فأماننا يوم طويل.

قبل خمسة وعشرين عاما، وافقت الجمعية العامة في الفقرة ١١٨ من الوثيقة الختامية لأول دورة استثنائية مكرسة لترع السلاح، على أن هيئتنا ينبغي أن تنظر في مختلف المشاكل في ميدان نزع السلاح وأن تقدم توصيات بشأنها، وذلك بوصفها هيئة تداولية تتألف من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيدة غارسيا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب لكم، سيدي، عن تهنئة وفد المكسيك لكم، سيدي، على انتخابكم لترؤس أعمال هذه الدورة. ونحن على ثقة من أنه تحت إدارتكم، ستحرز هيئة نزع السلاح تقدما في مداولاتها بشأن البندين الموضوعيين المدرجين في جدول أعمالنا، واللذين بدأ النظر فيهما في دورة عام ٢٠٠٠.

وبعد اتخاذ المقرر ٤٩٢/٥٢ بشأن كفاءة أعمالنا، تتناول هيئة نزع السلاح بندين موضوعيين من جدول

ونود أيضا أن نعرب عن التهاني لأعضاء المكتب الآخرين، كما نعرب عن تقديرنا للسيد دانابالا على قيادته

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وفيما يتعلق بالبند ٥ من جدول الأعمال، المعنون: التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، يود وفد المكسيك أن يشكر السيدة غابرييلا مارتينيك، ممثلة الأرجنتين، على تعميمها صيغة جديدة من ورقة العمل التي قدمتها. وبناء على تلك الورقة، وتحت رئاسة السيد سستيغو موروا، ممثل البرازيل، نحن على ثقة من أن الفريق العامل سيحرز تقدما كبيرا في النظر في هذا البند بهدف التوصل إلى اتفاق خلال هذه الدورة لهيئة نزع السلاح. وعلى غرار ما حدث في مناسبات سابقة، سيسهم وفدي في الجهود التي تبذلها الوفود المهتمة الأخرى بغية إحراز تقدم في بناء الثقة بين الدول في ميدان الأسلحة التقليدية.

وختاما، وعلى منوال بيانكم الاستهلاكي، سيدي الرئيس، يود وفد المكسيك أن يؤكد مرة أخرى التزامه بتعزيز تعددية الأطراف باعتبارها الوسيلة الكفيلة بتحقيق اتفاق هام في مجال نزع السلاح.

السيدة سدينيو ريس (فنزويلا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعرب لكم، سيدي، عن تهنئة وفد بلادي على انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح. ونثق أننا تحت قيادتكم الماهرة، سيتوج عملنا بالنجاح. وبصفتي نائبا للرئيس، أود أن أهنيئ سائر أعضاء المكتب، وكذلك الأعضاء الجدد في الفريقين العاملين المعنيين بترع السلاح النووي وتدابير بناء الثقة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لمثلة جامايكا، دايان كوارلس، على جهودها الرائعة في العام المنصرم. ونعرب عن التقدير أيضا للعمل الذي قام به زملاؤنا من الأرجنتين وغانا.

كما نود أن نعرب عن تقدير وفد فنزويلا لوكيل الأمين العام، السيد جاينثا دانابالا، على تفانيه لسنوات

الأعمال في كل دورة. ووفقا لذلك المقرر، وبهذه المناسبة، لا بد لنا أن نتوصل إلى اتفاق بشأن بنود جدول الأعمال التي بدأنا النظر فيها خلال الدورة المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

وفيما يتعلق بالبند ٤ من جدول أعمالنا، المعنون: سبل ووسائل تحقيق نزع السلاح النووي، فمع التأكيد مرة أخرى على الأهمية التي توليها المكسيك لهذه المسألة، أود أن أعرب للسيد علاء عيسى، ممثل مصر، عن التزامنا بمساعدته على إنجائنا بنجاح لمداولات الفريق العامل الذي يترأسه. وإننا نعتبر العمل الذي قام به السيد ياو أودي أوسي، ممثل غانا، خاصة فيما يتعلق بالهيكل المقترح، أساسا متينا لإحراز تقدم في صياغة التوصيات بشأن هذا الموضوع.

ومع ذلك، علينا أن نسلم بأن تحديد تدابير ملموسة لتحقيق نزع السلاح النووي ليس بالمهمة اليسيرة. أولا، إن ما يبعث على القلق الشديد أن مؤتمر نزع السلاح لم يتوصل بعد إلى اتفاق حول إنشاء اللجان المخصصة بشأن نزع السلاح النووي والمواد الانشطارية. وبالمثل، ورغم النداءات الملحة للمجتمع الدولي، ليست لدينا بعد التصديقات المطلوبة لنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر السابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ستعقد قريبا. ولئن كنا نرحب بالقرار الذي اتخذته حكومة كوبا بالالتزام بمعاهدة عدم الانتشار، إلا أننا نعرب عن قلقنا إزاء إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن نيتها الانسحاب من هذا الصك الأساسي في ميدان عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، يجب على هيئة نزع السلاح أن تتقدم بتوصيات ملائمة بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق نزع السلاح النووي للإسهام في صون السلم والأمن الدوليين.

ولكننا نتطلع إلى تحقيق عالميتها، حسبما قرر مؤتمر الأطراف، ونتمسك بذلك. إلى هذا، فإننا نشعر بالقلق لأن الإرادة السياسية المطلوبة لتنفيذ الالتزامات المقطوعة بمقتضى المعاهدات والاتفاقات الدولية ليست متوفرة دائما. ونعتقد أن على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تجري مفاوضات، في إطار من حسن النية، وفقا لأحكام المادة السادسة من المعاهدة، وأن عليها أن تشرع في تخفيض قدراتها النووية ضمانا للسلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فقد وضعت بلادي تحت تصرف النظام الدولي للمراقبة المنصوص على إنشائه في تلك المعاهدة محطتين إضافيتين لرصد الاهتزازات لتكونا جزءا من شبكة التحقق. وفي هذا الصدد، نحث الدول التي لم تصدق بعد على تلك المعاهدة على أن تفعل ذلك حتى تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

وبالنسبة للقذائف، نعتقد أن منع انتشارها أمر ضروري، ونؤيد فكرة وضع صك قانوني لتنظيم استعمال القذائف. فضلا عن ذلك، نعتقد حكومتي أن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية أداة تنكسي أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لترع السلاح وتحديد الأسلحة النووية.

ورغم أن هذا الموضوع قد يكون متصلا بمحفل آخر، إلا أنني أود أنؤكد على أن بلادي قد وقعت في لاهاي بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ على مدونة قواعد السلوك الدولية ضد انتشار القذائف التسيارية.

وبلادي، بوصفها عضوا في أول منطقة مأهولة خالية من الأسلحة النووية في العالم، ترحب بتوطيد تلك المنطقة بانضمام كوبا إليها في العام الماضي. كما نرحب بإعلان نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نؤيد إقامة مناطق خالية

عديدة أثناء عمله في إدارة شؤون نزع السلاح، وكذلك على البيان الممتاز الذي أدلى به أمس.

إن الأعمال الموضوعية للهيئة تتم في مرحلة تاريخية. فهذه فترة معقدة مخوفة بعدم اليقين بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين نتيجة لآثار الصراع الدائر في بلد من بلدان الشرق الأوسط على سلام العالم وعلى التعايش المتحضر بين الشعوب. نحن ندعو إلى السلام واحترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وتعزيز تعددية الأطراف، وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية.

أود أن أعبر عن موقف بلادي بالنسبة للبنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمال الهيئة. ففيما يتعلق بترع السلاح النووي، نعتقد بلادي أن هذا المحفل التداولي، واللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تشكل مجتمعة آلية دولية مناسبة لتحقيق نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار على الصعيد العالمي، وذلك فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل.

إننا نقف مدافعين عن المبادئ الدولية المتعلقة بترع السلاح، ونؤكد من جديد التزام بلادنا بتعزيز أهداف نزع السلاح وتنسيق الجهود من أجل استكشاف السبل والوسائل للقضاء على تلك الأسلحة التي يمكن أن تفتك بالبشرية جمعاء.

ونحن نشعر بالقلق لأن عملية نزع السلاح لم تسجل في السنوات الأخيرة التقدم المطرد الذي كنا نتطلع إليه جميعا. ونأسف لأن مؤتمر نزع السلاح لا يزال في حالة ركود. ومع ذلك، نأمل أن تبدأ المفاوضات قريبا من أجل وضع صك جديد يهدف حظر إنتاج المواد الانشطارية.

أما بالنسبة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا نرحب بتزايد عدد البلدان التي انضمت إلى هذا الصك.

تدعم هذه المبادرة في مختلف المحافل الدولية بغرض إنشاء صندوق إنساني دولي لتخفيف وطأة الفقر على شعوبنا.

وختاماً، نأمل أن تثمر هذه الأسابيع الثلاثة من العمل في تعزيز نظام عدم الانتشار بالنسبة للأسلحة النووية والتقليدية على حد سواء. ويمكنكم، سيدي الرئيس، أن تعولوا على إسهامنا.

السيد إفانو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً لهيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٣. ونحن مقتنعون بأن خبرتكم الدبلوماسية سوف تيسر عقد دورة مفيدة وناجحة. ويمكنكم أن تعولوا على تعاون وفدنا ودعمه لكم بنشاط. وأود أيضاً أن أهنئ سائر أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم لمناصبهم الهامة.

كما يود وفد بيلاروس أن يشكر السيد دانابالا، وكيل الأمين العام، على بيانه. إننا نشاطر وكيل الأمين العام الآراء التي أعرب عنها بشأن الأوضاع الدولية الحالية. وبطبيعة الحال، فإن الخلافات في الرأي بين الدول فيما يتعلق باستخدام القوة لتسوية حالات الصراع وأهمية مبدأ تعددية الأطراف في دعم وتعزيز السلم والأمن الدوليين تُعقّد السعي إلى اتخاذ قرارات على أساس التوافق في الآراء بشأن المسائل الرئيسية في جدول أعمال نزع السلاح. وتنعقد الدورة الحالية للهيئة إزاء خلفية العمليات العسكرية ضد دولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة، انتهاكاً لقواعد القانون الدولي. إن الموقف الأساسي لجمهورية بيلاروس بشأن القضية العراقية معروف جيداً، وقد شدد عليه الرئيس في تصريحاته وكذلك في البيان الرسمي الذي أصدرته وزارة الخارجية في بيلاروس.

وعلى الهيئة في دورتها هذه أن تضطلع بمهمة رئيسية تتمثل في ضمان استكمال دورة السنوات الثلاث بفعالية

من الأسلحة النووية في مناطق أخرى من العالم على أساس اتفاقات طوعية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، أود أن أشير إلى أنه قد اتخذت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عدة مبادرات سياسية وعسكرية هامة، وانضمت بلادي إليها بغية إشاعة مناخ من السلام والثقة والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، فإن السياسة الخارجية لفترويللا تقوم على أساس التعاون والتبادل. ونعتقد أن تدابير بناء الثقة والأمن تشكل عنصراً أساسياً للسلم والأمن الإقليميين والعالميين، وفقاً لخصائص كل منطقة أو منطقة دون إقليمية.

إننا نعلق أهمية خاصة على سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والعمل الذي يقوم به فريق خبراء الأمم المتحدة بالنسبة للشفافية في مجال التسليح ولإيجاد أساليب لتحسين هذا السجل. وامتثالاً لأحكام قرارات الأمم المتحدة، أرسلت بلادي إلى الأمين العام مؤخراً تقريرها الذي يفيد بعدم وجود ما يبلغ عنه، وذلك في سياق سجل الأسلحة التقليدية.

ونعلق أهمية خاصة على الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين، وهو الاجتماع الثاني المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي يعقد في تموز/يوليه المقبل، وعلى تطبيق برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة.

ويسرنا أن ننوه بالتقدم المحرز في تنفيذ أحكام اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

وترى بلادي أن الحد من الإنفاق العسكري وتخفيضه وسيلة ذات أولوية لبناء الثقة وضمان الشفافية في مجال نزع السلاح، مع إعادة توجيه تلك الأموال إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبنا. وما فتئت حكومة بلادي

ويجب على مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ، في أسرع ما يمكن، بإجراء المحادثات المتعلقة بحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية. وإنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح مبكرا من شأنه أن يمكن من التركيز الكامل على النظر في هذه المسألة في جميع جوانبها.

وتعتقد بيلاروس أن نزع السلاح النووي يقتضي اتخاذ خطوات عملية في مجال تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، بما في ذلك تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة حاليا وإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية.

وتعتقد بيلاروس أنه يجب تخفيض درجة الخطر النووي من خلال اتخاذ تدابير متسقة وذات مراحل في مجال نزع السلاح. ونرى هنا أن الهدف النهائي هو تدمير الأسلحة النووية.

وتتبع جمهورية بيلاروس سياسة مسؤولة ومتسقة تهدف إلى الوفاء بكل التزاماتها الدولية، بما في ذلك الالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وإذ أزال بيلاروس، رغم المصاعب الاقتصادية والمالية، حوالي ١٠ في المائة من جميع الأسلحة الثقيلة المشمولة بالمعاهدة، فقد أسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز الثقة والتعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وكانت بيلاروس أيضا أول عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يصدق في عام ٢٠٠٠ على الاتفاق المتعلق بتعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

وتولي بيلاروس أهمية كبيرة لوضع تدابير ثنائية لبناء الثقة وتعتبر هذا المجال من أولويات سياستها الخارجية. وتقف بيلاروس مستعدة للعمل والتعاون مع الدول المجاورة بلورة ومناقشة طائفة واسعة من المسائل في مجال تحديد الأسلحة، والشفافية، وبناء الثقة، والأمن في المنطقة.

للنظر في قضايا نزع السلاح النووي وتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. إننا لا نبدأ عملنا من فراغ؛ فلدينا وثيقتا عمل، تشكّلان أساسا جيدا لمناقشات مثمرة واقتراحات وتوصيات مناسبة. ونود أن نعرب عن عميق الامتنان لممثلي غانا والأرجنتين، الرئيسين السابقين للفريقين العاملين، على جهودهما.

وقد أسهمت جمهورية بيلاروس إسهاما عمليا كبيرا في عملية نزع السلاح النووي، إذ تخلت بيلاروس طوعا عن الأسلحة النووية وأكملت إزالتها من أراضيها في عام ١٩٩٧. وصدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأودعت صكوك تصديقها في عام ٢٠٠٠. وما فتئت بيلاروس تنفذ تنفيذًا كاملا التزاماتها الدولية في إطار الاتفاقات المعقودة في مجال نزع السلاح النووي، ولا سيما بموجب معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. ودمرت بيلاروس ٥٨٤ قذيفة قصيرة المدى ومتوسطة المدى، فضلا عن منصات إطلاقها ومعدات دعمها.

ونحن نؤمن بضرورة تعزيز الوثيقة الختامية للهيئة بشأن المسائل النووية فيما يتعلق بالعناصر الرئيسية التالية.

يولي وفدنا أهمية خاصة لجعل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معاهدة عالمية. وتؤمن بيلاروس أيضا بضرورة إعطاء ضمانات ملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونحن ندعم الجهود الرامية إلى إعداد اتفاقية دولية بشأن مسألة الضمانات الملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وفي ذات الوقت، نرحب بالبيانات الانفرادية الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بسياساتها المعنية بالتخلي عن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ينبغي لتدابير بناء الثقة أن تشمل أيضا عناصر هامة من التكتيكات والعمليات الحربية الحديثة مثل أنشطة الأساطيل وعنصر الطيران.

وختاما، اسمحوا لي أن أعرب، بالنيابة عن جمهورية بيلاروس، عن أملنا في أن تكون دورة هيئة نزع السلاح هذه ناجحة وفعالة.

السيد غوسال (كندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة دورة هيئة نزع السلاح هذه. (واصل كلمته بالفرنسية)

ويسرني أن انضم إلى مثلي الدول الأعضاء الأخرى الذين اجتمعوا هنا للمشاركة في الجلسة الافتتاحية لدورة هيئة نزع السلاح.

إن حتمية نزع السلاح النووي لا تزال، كعهدها دائما، مسألة أساسية للسلم والأمن الدوليين. وما زالت كندا تعتقد أنه يمكن تحقيق إزالة الأسلحة النووية، في أمد قريب وليس بعيدا، بالانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتنال لها. وقد حددت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ ثلاث عشرة خطوة عملية لبذل الجهود المنتظمة والتدرجية لتحقيق نزع السلاح الكامل. وهذه الخطوات الثلاث عشرة توفر للعالم دليلا تفصيليا لتحقيق ما سعت إليه الأجيال المتعاقبة منذ عام ١٩٤٥: أي تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ومنذ تحديد الخطوات العملية الثلاث عشرة المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار، كانت هناك نجاحات ونكسات على حد سواء. وتشمل الخطوات الإيجابية التي اتخذت مؤخرا معاهدة موسكو، التي تُلزم الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بالقيام بتخفيضات كبيرة في مخزونائهما النووية. وإننا نناشد

وقد وقعت بيلاروس على الاتفاقات المتعلقة ببناء الثقة مع جمهوريتي أوكرانيا وليتوانيا. وتشارك جمهورية بيلاروس المجتمع الدولي تماما قلقه المتعلق بالجوانب الإنسانية لمسألة الألغام، وتؤيد حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد.

وتنظر جمهورية بيلاروس إلى الانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٩٧ المتعلقة بحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في سياق تلقي المساعدة الدولية المالية والتكنولوجية على إزالة الألغام من أراضيها والتخلص من المخزونات الموجودة في الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وتتبع جمهورية بيلاروس سياسة مسؤولة وشفافة في مجال ضوابط التصدير. فالاتجار بالأسلحة التقليدية في بلدنا يحكمه تشريع صارم خاص بضوابط التصدير، على أساس إجراء واحد لجميع فئات الأسلحة والسلع ذات الاستخدام المزدوج.

وكان قبول مجموعة موردي المواد النووية لبلدنا في عام ٢٠٠٢ برهانا على امتثال بيلاروس الدقيق للقواعد المتعارف عليها دوليا لضوابط التصدير.

وبيلاروس على يقين من أن المضي تدريجيا من التدابير والترتيبات البسيطة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى التدابير والترتيبات الأكثر تعقيدا سينشئ أساسا راسخا لمنع نشوب الصراعات المسلحة وتعزيز الأمن الوطني والإقليمي، مما يشكل، بدوره، جزءا لا يتجزأ من هيكل النظام الأمني الدولي الحالي الشامل وغير القابل للانقسام.

ويجب وضع تدابير لبناء الثقة ونظم لتحديد الأسلحة تراعي الحقائق الموضوعية في مجال تطوير التكنولوجيات الجديدة للأسلحة التقليدية، ولا سيما التقدم السريع الذي يُحرز في ذلك السياق. وفي هذا الصدد، تعتقد بيلاروس أنه

عدم الانتشار. كما يسرنا أن الرئاسة قد بنت على تلك الأسس المتينة من خلال وضع خلاصة وافية للأحداث الأخيرة في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، كما ضمنتها عناصر مثل إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وإبرام اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والخطوات المفضية إلى عدم انتشار القذائف التسيارية.

إن التوصيات التي تمت فيها الهيئة خلال هذه الدورة نتيجة لعملها ستوفر توجيهات قيمة للجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النتيجة ستسهم بلا شك في نجاح الدورة المرتقبة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، التي ستعقد في أيار/مايو، والمؤتمر المعني بتيسير نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الحريف المقبل.

وتأمل كندا أن تشدد توصيات الهيئة على أن تحقيق نزع السلاح النووي يقتضي دعماً ثابتاً - مادياً وسياسياً على حد سواء - للإطار الدولي للمعاهدات والآليات التي أنشأناها قبل أكثر من ٥٠ عاماً. وعلينا أيضاً أن نؤكد على أهمية التنفيذ الكامل وتعزيز الشفافية والحاجة إلى تحقيق عالمية القبول بتلك القواعد وتحسين إجراءات التحقق وتعزيز السبل المتعددة الأطراف للتصدي للقضايا المتعلقة بعدم الامتثال. وتأمل كندا أن تقرر توصيات الهيئة أيضاً بالعمل القيم لمجموعة المنظمات غير الحكومية في مساعيها لتحقيق نزع السلاح النووي.

أنتقل الآن إلى البند الثاني في جدول الأعمال: تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ففي عام ١٩٩١، وإذ كانت لدينا رؤية مشتركة، تبنت الجماعة الأوروبية واليابان وكندا مبادرة إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وفي عام ٢٠٠١، احتفلنا بممرور عشر

الحكومة الروسية التصديق على المعاهدة في أقرب موعد ممكن. والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد التدمير الشامل، التي أطلقت في كندا السنة الماضية في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية في كاناناسكيس، تساعد روسيا على التخلص من مخزونها من المواد النووية والكيميائية. وانضمام كوبا إلى معاهدة عدم الانتشار كان يمثل أطيب إضافة للالتزام شبه العالمي بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فضلاً عن تصديقها على معاهدة تلاتيلولكو. وترحب كندا أيضاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والذي سيشجع إغلاق آخر ثلاثة مفاعلات نووية روسية قادرة على إنتاج المواد الانشطارية من الصنف المستخدم في صنع الأسلحة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٩.

(واصل كلمته بالانكليزية)

ومع ذلك، نلاحظ أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ما زال ينقصها ١٣ تصديقا لدخولها حيز النفاذ، وأن مؤتمر نزع السلاح لا يزال من دون برنامج عمل للتمكن من التفاوض الذي تشتد الحاجة إليه بشأن الاتفاقات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فضلاً عن العمل صوب تحقيق نزع السلاح النووي. ويقلقنا بشدة إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار. ونكرر ندائنا إلى ذلك البلد بالعدول عن قراره بالانسحاب من المعاهدة.

وفي هذا العام، سنحت الفرصة لهيئة نزع السلاح خلال مداولاتها بشأن السبل والوسائل لتحقيق نزع السلاح النووي للمضي قدماً على الطريق إلى نزع السلاح النووي. ويسر كندا أن ورقة النقاش المنقحة التي قدمتها الرئاسة تشتمل على كل الخطوات العملية الـ ١٣ الواردة في معاهدة

ويشكل ضمان استمرار هذا السجل في أداء دوره الهام تحديا كبيرا. وفي ذلك الصدد، فإننا نؤيد بقوة، في جملة أمور، النظر بإيجابية في توسيع نطاق البنود المشمولة بالسجل. وينبغي أن تكون زيادة المشاركة في هذا السجل بغرض تحقيق عالميته من المسائل ذات الأولوية أيضا. ويعمل فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠٠٣، الذي بدأ مشاوراته في آذار/مارس، على أساس أن من واجبه تحسين السجل وزيادة تطويره، بالنظر إلى ندرة الترتيبات العالمية المكرسة للأسلحة التقليدية والطابع المحدود لتلك الترتيبات.

ويسعد كندا أن ورقة النقاش المنقحة التي قدمتها الرئاسة تعترف بقيمة سن تشريعات وطنية ووضع أنظمة إدارية بشأن تصدير الأسلحة واستيرادها وعبرها وإعادة تصديرها وتحويلها بوصفها تدابير لبناء الثقة. ويمكن للهيئة أن توصي بأن تقدم الدول الأعضاء إلى الأمين العام تشريعاتها الوطنية، وتنظيماتها وإجراءاتها المتعلقة بالتصدير والاستيراد والعبر وإعادة النقل - فضلا عن التغييرات التي ستطرأ عليها فيما بعد، وأن توفر هذه المعلومات أيضا للدول الأعضاء، عند الاقتضاء. ويمكن للهيئة أن توصي أيضا بأن تطلع الأمم المتحدة بدور أكبر في متابعة المعلومات الناشئة عن هذا السجل. وبذلك، يمكن تحديد السبل والوسائل للكشف عن عمليات التكديس ووجوه التنافر ومعالجتها.

(واصل كلامه بالفرنسية)

إن كندا مؤيدة قوية لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ولصك الإبلاغ عن النفقات العسكرية، وستواصل تعزيز عالميتهما ودعمهما. ويمكن للهيئة أن تعول على عزمنا على ضمان أن توثق الجهود المبذولة من خلال حلقات العمل الإقليمية ثمارها. وفي نهاية المطاف، سيمكننا ذلك من بلوغ أهدافنا بتحقيق الشفافية والمشاركة العالمية في كل من صكّي الأمم المتحدة في هذا الميدان.

سنوات على إنشاء هذا السجل ونجاحه في بناء قاعدة عالمية لتعزيز الشفافية بغية بناء الثقة. ويؤدي هذا السجل دورا رئيسيا بوصفه تدبيرا من تدابير بناء الثقة صمم لتحسين أمن الدول داخل مناطقها، وفي نهاية المطاف، عالميا على حد سواء. ويعتبر السجل وصك الأمم المتحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية الصكين الوحيدين لتحقيق الشفافية عالميا اللذين تدرجهما الأمم المتحدة في مبادراتها لتحقيق الشفافية في مجال التسليح.

وتؤكد الدروس المستفادة من حلقات العمل الإقليمية التي عقدت خلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ قيمة هذا السجل باعتباره أحد تدابير بناء الثقة. وأثبت الصكان اللذان يستهدفان تحقيق الشفافية في مجال التسليح جدواهما في تحطيم المقاومة التقليدية للإعلان عن حيازات الأسلحة والميزانيات العسكرية. ودلت تلك الدروس كذلك على أنه رغم أن تحقيق الشفافية ليس بالأمر اليسير دائما، إلا أنه ممكن، لا سيما على الصعيد الإقليمي. فعندما تعقد مجموعة من الدول العزم على إرساء ممارسات شفافة وتقديم بيانات عن عمليات نقل الأسلحة التقليدية وعن الميزانيات العسكرية، سيحل النهج التعاوني محل المقاومة الأولية من جانب البعض.

وعلى سبيل المثال، نظرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية في كيفية إدماج بعض جوانب السجل وصك الإبلاغ عن النفقات العسكرية في صكوك الإبلاغ الإقليمية الخاصة بها. ومنظمة الدول الأمريكية جديرة بالثناء لدخول اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في مشتريات الأسلحة التقليدية حيز النفاذ مؤخرا. وتحدد هذه الاتفاقية آلية هامة لتقوية الاستقرار الإقليمي من خلال الثقة والشفافية المتبادلتين، وتفرض تعهدات ملزمة قانونا بأن تقوم الدول الأطراف بإبلاغ منظمة الدول الأمريكية سنويا بالواردات والصادرات من الأسلحة التقليدية المشمولة بهذه الاتفاقية.

الأسلحة بين الأهداف المحتملة. وفي الوقت نفسه، ثمة محاولة لأن يُفرض علينا ما يسمى بمذهب الحرب الوقائية، التي تنطوي بوضوح على انتهاك لميثاق الأمم المتحدة روحا ونصا.

إن كوبا تؤيد ضرورة الحفاظ على تعددية الأطراف في العلاقات الدولية، بما يشمل مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وفي هذا السياق، نُذكر بأن الدورة العادية السابعة والخمسين للجمعية العامة، اتخذت بأغلبية كبيرة القرار ٦٣/٥٧، المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار". ويدل ذلك على الدعم الواضح من المجتمع الدولي لهذه المسألة الهامة.

فضلا عن ذلك، وأسوة ببلدان غير منحازة أخرى، ترفض كوبا الاتهامات التي لا أساس لها بعدم الامتثال للصكوك الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وتؤكد أن على الدول الأطراف التي تزعم مثل هذه المزاعم أن تتبع الإجراءات المنشأة في تلك الصكوك وأن تقدم ما يلزم من الأدلة.

وحسب اتفاق الدول الأعضاء قبل أكثر من ٢٠ عاما، ينبغي أن يظل نزع السلاح النووي الأولوية الرئيسية في مجال نزع السلاح. ورغم التأكيد على انتهاء فترة ما يُسمى بالحرب الباردة تظل عشرات الآلاف من الأسلحة النووية تهدد وجود البشرية ذاته. علاوة على ذلك، وضعت مبادئ دفاعية تزيد من عدد الحالات التي قد تُستخدم فيها الأسلحة النووية.

ولا يمكن حل جميع المشكلات التي تواجهها الأسلحة النووية من خلال نهج عدم الانتشار وحده. وفي ذلك الصدد، نعيد التأكيد على أن القضاء التام على هذه الأسلحة سيكون الضمان الوحيد بأن الأسلحة النووية لن تستخدمها الدول الحائزة لها وأن التهديد باستخدامها لن

وختاما، أود القول إن وفد كندا يتطلع إلى المشاركة في المناقشات والمفاوضات في إطار فريق العمل. ونحن ملتزمون بالعمل معكم، سيدي الرئيس، ومع سائر أعضاء المكتب والدول الأعضاء الأخرى لضمان أن تتقدم الهيئة بتوصيات هامة تقربنا من بلوغ أهدافنا المشتركة.

السيد ريكويجو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية):
يود وفد كوبا أن يهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة هذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح، ونهني كذلك باقي أعضاء المكتب.

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا أمس باسم حركة عدم الانحياز.

تجتمع هيئة نزع السلاح في وقت يتعرض العراق لعدوان عسكري. ولقد قلنا إن هذه الحرب ليست غير ضرورية فحسب - إذ تُشن بذرائع لا مصداقية لها وفي انتهاك للقانون الدولي - بل إنها حرب أيضا غير متكافئة، لأن أحد المعتدين قوة عظمى مهيمنة، بكل ما لديها من قوة عسكرية وتكنولوجية هائلة.

وبهذه الحرب، فإن حكومة الولايات المتحدة تعزز نواياها الأحادية، وهو ما تجلّى في المفاوضات بشأن إبرام بروتوكول لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وفي الخروج من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وفي المضي قدما في نشر منظومة الدفاع الوطني بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية، وفي اعتراضها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأمثلة أخرى معروفة جيدا.

وقد تعقّد ذلك أكثر بسبب ما يسمى باستعراض الحالة النووية المنقحة والاستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة أسلحة الدمار الشامل، التي يتسع فيها نطاق الاستخدامات المحتملة للأسلحة النووية، ليشمل الدول التي لا تمتلك هذه

الراهن في ذلك المجال. وفي هذا الصدد، نقدر أن النسخة الجديدة من وثيقة الفريق العامل الأول جاءت أكثر تفصيلاً وأنها تقدم أساساً جيداً نواصل عليه المفاوضات بشأن هذا البند وننتهي منها في العام الحالي. لكي نحقق ذلك، سنحتاج، أولاً وقبل كل شيء، إلى الإرادة السياسية من جانب جميع الدول، خاصة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ونعتقد أن النسخة الجديدة من الوثيقة التي أعدتها الرئيسة السابقة للفريق العامل الثاني بشأن قضية التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية تمثل نقطة مرجعية جيدة لتوجيه مناقشاتها. ويود وفدنا أن يعيد التأكيد على الطبيعة الطوعية لتدابير بناء الثقة. ونود أن نكرر أنه لا يمكن في هذا المجال فرض صفات محددة قد تفلح بشكل جيد جداً في بلدان ومناطق معينة ولكنها لا تفلح بالضرورة في غيرها. لذلك يجب أن يراعى مراعاة تامة المبدأ الأساسي بأن هذه التدابير تعتمد، في التحليل النهائي، على الظروف الأمنية الفعلية وعوامل أخرى في كل بلد ومنطقة ومنطقة دون إقليمية معينة.

إن وضع تدابير بناء الثقة وتنفيذها يفترض ضمناً الاحترام الصارم للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها وبالتحديد مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام السيادة، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والتسوية السلمية للنزاعات، والحق في الدفاع عن النفس، وتنفيذ المعاهدات الدولية بحسن نية. ومن المهم أيضاً أن نراعي الطبيعة التكميلية لتدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي مع التدابير الخاصة على الصعيد الدولي.

ولا يمكن إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق الثقة الحقيقية ما لم تتم إزالة التهديدات العسكرية والسياسات

يكون وسيلة لممارسة الضغط في العلاقات مع الدول الأخرى.

ورغم الوضع الدولي المعقد والعداء المستمر لبلادي من الدولة النووية الرئيسية - الدولة النووية الوحيدة في نصف الكرة الغربي - أصبحت كوبا مؤخراً دولة طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - والمعروفة أكثر باسم معاهدة تلاتيلولكو - وفي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتمثل بلادي امتثالاً صارماً لأحكام هاتين المعاهدتين. ونود أيضاً إعادة التأكيد على أنه يجب ألا يُفسر امتثالنا لمعاهدة عدم الانتشار على أنه تغيير في موقف كوبا المعروف تماماً تجاه نواقص المعاهدة وطبيعتها التمييزية. وإلى جانب الدول الأخرى الأطراف التي تشاطرننا شواغلنا إزاء قيود المعاهدة وعدم امتثال الدول النووية لالتزاماتها بموجب المعاهدة، ستعمل كوبا بنشاط أثناء العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم الانتشار.

في الوقت الحالي أصبحت هيئة نزع السلاح من الناحية العملية الهيئة العملية التداولية الوحيدة التي تناقش المسائل المتصلة بالسبل والوسائل الفعلية لتحقيق نزع السلاح النووي. ويجدر التذكير بأن مؤتمر نزع السلاح في جنيف قد مُنِع، للأسف، من إقرار برنامج عمل في السنوات الأخيرة الماضية. وفي ذلك الصدد، فإن الوثيقة الختامية التي سيعتمدها الفريق العامل الأول بشأن موضوع سبل ووسائل تحقيق نزع السلاح النووي لا يمكن قصرها على المفاهيم النظرية. وهناك أهمية خاصة في أن تستهدف المداولات لذلك البند من جدول الأعمال اعتماد توصيات ملموسة بشأن كيفية إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي.

ويجب أن يتضمن الجزء المعني بالمنجزات والحالة في مجال نزع السلاح النووي تقييماً ناقداً وموضوعياً للوضع

بأنه يمكن تسوية الصراعات من خلال استعداد حازم وواسع النطاق للتفاوض بفعالية بالاستناد إلى سبل القانون وحكمته. ويؤكد المنظور الثاني على أن القوة أكثر فعالية وحسماً في مواجهة التهديدات التي ظلت بعيدة عن الحل وتستمر في الظهور من جديد. ومع ذلك، يبدو أن المفهوم الثاني لا يؤدي سوى إلى تقليل التعاون الدولي في مجال نزع السلاح عوضاً عن تعزيزه، مما يفضي إلى تبعات سلبية على تعددية الأطراف. وينبغي أن يسفر عن هذه الدورة الموضوعية توجيه رسالة واضحة لصالح قوة القانون وليس قانون القوة.

وقد أتينا إلى هذا المحفل لتحقيق هدف محدد: تعزيز سبل ووسائل تحقيق نزع السلاح النووي، وأيضاً تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ويتم اليوم تعزيز أساليب الوساطة والتفاوض والتحقق. ويبدو أن نظام تحديد الأسلحة قد عمل بفعالية وأسفر عن نتائج ملحوظة في هذه العقود المنصرمة. ولا يحتاج هذا النظام سوى إلى تعزيزه لتمكينه من التصدي على نحو أفضل لتحديات جديدة ومواجهة أخطار جديدة. ولذلك، يود الكرسي الرسولي أن يؤكد دعمه من جديد للمبادئ وللتنفيذ الفعال للأهداف الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأيضاً في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

إن التعبئة الاستثنائية للرجال والنساء التي نشهدها في كل مكان تقريباً هذه الأيام، تبين أن قضية السلام تحرز تقدماً كبيراً في تحريك ضمير البشرية. وهي تظهر تطلعاً متزايداً لدى الشعوب إلى العيش في جو من الأمن والعدالة والأمل وثقافة السلام التي تركز على قيمة الإنسان وعلى الحوار المتسم بالاحترام والتعايش فيما بين الشعوب، ومن المفيد أن نتذكر هذا.

إن إدراك الاعتماد المتبادل بين الأمم الذي يتمتع بأكبر قدر من التركيز وإدراك مخاطر الدمار المتبادل يتطلب

العدوانية المعادية التي تتعرض لها بعض الدول؛ وما لم يتم التخلي عن المذاهب العسكرية التي تسترشد بمفهوم التدابير العدوانية، بما في ذلك الحرب الوقائية، ضد دول أو جماعات تعتبر معادية؛ وما لم يوضع حد لتصميم وإنتاج المزيد من الأسلحة التقليدية الجديدة الأشد فتكاً.

ونحن مستعدون لتقديم الإسهام البناء في إنجاح هذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح، التي ينبغي أن تحقق النتائج المرجوة والمتنظرة من المجتمع الدولي. وأطمئنكم، سيدي الرئيس، على دعمنا لكم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

الأسقف ميغيلوري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشارك الآخرين في تهنئتك، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هذه الهيئة الهامة. ونتقدم أيضاً بخالص تمنياتنا إلى أعضاء المكتب الآخرين.

قبل شهر، أعلن وفد الكرسي الرسولي أمام اللجنة الأولى في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة أن سياسات الردع النووي القديمة التي سادت أثناء الحرب الباردة يجب أن تفسح المجال الآن أمام تدابير ملموسة لنزع السلاح تقوم على الحوار والتفاوض المتعدد الأطراف، وهما قيمتان أساسيتان في عملية نزع السلاح. فتلك التدابير، من خلال صكوك القانون الدولي، تيسر الحل السلمي للنزاعات، وتساعد على تحقيق تفاهم متبادل أفضل، وتشجع على قيمة مناخ من الثقة والتعاون والاحترام بين جميع الدول. وهي بهذه الطريقة تشجع على تثبيت الفعال لثقافة الحياة والسلام، التي تركز على قيم المسؤولية والتضامن والحوار.

وتكتسي هذه العبارات اليوم أهمية أكبر عندما يجد العالم نفسه مرة أخرى يسمع قعقة السلاح المتزايدة. إننا في مواجهة منظورين متعارضين. يقوم المنظور الأول على اقتناع

القواعد والالتزامات بترع السلاح الدولي والتي أثارت اهتمام وقلق العالم - يظل نزع السلاح في حد ذاته قيمة لها أولوية عالية، ونفهمه بوصفه موقفاً يتمسك به المجتمع الدولي وهدفاً يعتزم تحقيقه. وذلك الهدف هو تحقيق التعايش السلمي وأمن الدول في عالم خالٍ من تهديد الأسلحة من الناحية المثالية.

وفي حين أن الدول كانت تحتاج تاريخياً وكل بمفردها إلى الدعم المحتمل أو الحقيقي من الأسلحة لضمان بقائها ولتحقيق السلم والأمن، وهي فكرة تم اعتمادها بصياغة ميثاق الأمم المتحدة - وتطورت بثبات عن طريق عملية نزع السلاح الهامة التي تم التفاوض بشأنها واعتمادها بصرى خلال النصف الثاني من القرن العشرين والتي يجب أن نواصل تحسينها في القرن الحادي والعشرين - فهي تهدف بوضوح إلى تحقيق التعايش السلمي وأمن الأمم من دون استعمال الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وفي سبيل تحقيق هذا المسعى، هناك الكثير الذي لا يزال يتعين القيام به.

وبينما حقق المجتمع الدولي تقدماً وأصيب بنكسات في هذا المسعى، فنحن على اقتناع بأنهما جزء من عملية طويلة الأمد ولا يمكن عكس مسارها. واليوم، فإن جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف، المعهود به إلى مؤتمر نزع السلاح يراوح مكانه. فلم تعقد هيئة نزع السلاح من جانبها دورة في عام ٢٠٠٢، في وقت كان حري بنا، كما ذكرنا وكيل الأمين العام دانابالا، أن نحتفل بمرور ٥٠ عاماً على وجودها. ويجب أن نحقق تقدماً في هذه الهيئة ونتوصل إلى قرارات بشأن قضية نزع السلاح ذات الأولوية في جوانبها المتعددة الأطراف بحيث نصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بالبندين الموضوعيين الرئيسيين لجدول الأعمال.

وكما أشرتم إليه بحكمة كبيرة، سيدي، فإن التحديات التي تواجهها الهيئة تتطلب من أعضائها المضي

تركيزاً رئيسياً على تعددية الأطراف، التي عوضاً عن التشديد غير الضروري على استعمال القوة أو الإنفاذ الانتقائي للمعاهدات، تتطلب من جميع الدول والأشخاص الإنفاذ الحاسم للقوانين والإجراءات التي تم اعتمادها فيما يتعلق بترع السلاح النووي والقضاء على التهديدات التي تشكلها الأسلحة التقليدية.

وهذه هي اللحظة الحاسمة التي يجب فيها على كل واحد منا، إدراكاً لمدى خطورة الموقف الحالي، ولدى اختيار غلبة القانون على القوة، أن يشعر شعوراً عميقاً بالمسؤولية تجاه عملية نزع السلاح. ويبدو أن أفضل طريقة فعالة لجعل كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي يمتثل لالتزاماته هي الرغبة الواضحة لدى الجميع ولدى جميع الدول في الامتثال لالتزامهم في إطار المعاهدات وفيما بينهم بروح حقيقية من تعددية الأطراف.

السيد أكونا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم وأن أهنئ من خلالكم جميع أعضاء المكتب الجدد. ويود أيضاً وفدي أن يتقدم بتهنئته وآيات شكره إلى وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السفير جايانتا دانابالا، الذي سترك هذا المنصب المهم في القريب العاجل، على تناوله الممتاز لهذه الأمور عبر السنوات الخمس الماضية، وعلى شجذ قيادته بالمهارة وبحس التوجيه اللذين يستحقان أعظم تقديرنا. ونحن ممنون له خاصة على بيانه في هذا التبادل العام للآراء.

ويتشاطر وفدي العديد من الآراء والشواغل التي أعرب عنها متكلمون سابقون في هذا الحفل. وقد رحبنا على نحو خاص بعباراتكم، سيدي، ورحبنا أيضاً بعبارات وكيل الأمين العام واستمعنا إليها باهتمام خاص.

وفي خضم الحالة الخاصة السائدة الآن في العراق - التي نجد جذورها في مجموعة من العوامل المتعلقة بتنفيذ

توفر هذه الدورة هيئة نزع السلاح فرصة مناسبة للاشتراك، من خلال تعددية الأطراف، في حوار فعال ومثمر، نشق بأنه سيستلهم الضرورة الملحة لتعزيز جهود المجتمع الدولي بغية تقليص أخطار أسلحة التدمير الشامل بصورة تدريجية ولكن حاسمة، بما في ذلك احتمال استخدام الإرهابيين لهذه الأسلحة. إن هيئة نزع السلاح باتخاذها التدابير الصحيحة لبناء الثقة، توفر فرصة لمنع الانتشار غير المنظم للأسلحة التقليدية - مما يتسم بأهمية خاصة بسبب التدمير الهائل لهذه الأسلحة للحياة البشرية - ولا سيما وأن الانتشار هذا يمثل مصدراً للتجار والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد العالمي.

السيد علي أحمد (الجمهورية العربية السورية):

السيد الرئيس، يود وفدي بداية أن يهنئكم على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح، ويهنئ أعضاء المكتب أيضاً على انتخابهم. وإننا لعلى ثقة بأن جهودكم وخبرتكم ستؤدي بنا إلى التوصل إلى خطوط إرشادية من شأنها أن تفيد في التقدم في عملية نزع السلاح.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به أمس الممثل الموقر لإندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

وتولي بلادي أهمية كبيرة لاجتماعات هيئة نزع السلاح، باعتبارها الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة المعنية بمناقشة مواضيع نزع السلاح بكل عمق وموضوعية، أملاً في التوصل إلى الخطوط الإرشادية حول الطرق والوسائل المعنية لتحقيق نزع السلاح النووي، والإجراءات العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

نأسف لتزامن انعقاد هذه الدورة الموضوعية مع حرب غير مبررة تشنها الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق، تحديداً لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، هدفها المعلن نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، ولكن هدفها غير

قديماً بتدبر وباستشراف عملي. ويجب أن نتوخى الحذر والحكمة في مواجهة تعقيدات الحاضر والشكوك المحيطة بالمستقبل إذا كان لنا أن نضمن أن نتائج جهودنا ستخدم بالفعل مصالح الأجيال القادمة. ولتحقيق تلك الغاية، لدينا نصان قدمهما رئيسا الفريقين العاملين المعنيين بالبندين المدرجين في جدول الأعمال. ونحن ممتنون لهما على عملهما وعلى الوثيقتين القيمتين المقدمتين إلينا.

وكما نعلم، أن نزع السلاح النووي، وهو الموضوع الذي عني به الفريق العامل الأول، يتمتع بأولوية عالية في السياق العام لنزع السلاح. ونحن نؤمن بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هدف أساسي للبشرية جمعاء. وفي هذا الصدد، ندعم جميع تدابير نزع السلاح النووي، سواء كانت انفرادية أو ثنائية أو متعددة الأطراف ونعتبر أن لا رجعة فيها. وندعم أيضاً الامتثال الصارم لنظام عدم الانتشار، الذي يجب أن يصبح مجاله عالمياً. ولم يحرز مؤتمر نزع السلاح أي تقدم في هذا الميدان، والتدابير البالغ عددها ١٣ تدبيراً المتفق عليها في آخر مؤتمر استعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تعكس سوى تقدم محدود.

وتمثل قضية تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، التي يدرسها الفريق العامل الثاني، إحدى القضايا التي عملنا فيها باهتمام وجهد خاصين في منطقة أمريكا اللاتينية. ومنذ بداية التسعينات ما فتئ بلدي ينشغل بنشاط في تلك العملية بالترابط مع البلدان المجاورة وعلى الصعيد الإقليمي. ونعتقد أننا أحرزنا تقدماً كبيراً وإيجابياً بشأن تلك القضية من خلال تلك الجهود. ونولي أولوية كبيرة لهذه القضية، ونشيد إشادة مخلصه بالجهود الفعالة والمتفانية للرئيسة السابقة لذلك الفريق العامل. ونغتتنم هذه الفرصة للترحيب بالرئيس الجديد.

للكوكالة الدولية للطاقة الذرية، متذرعة بحجج واهية لا تتفق والوضع الدولي الراهن.

أما بالنسبة لموضوع إجراءات بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، فإننا نعتقد بأنه موضوع هام ويجب التركيز عليه أيضا. ولكن لا بد أن نكون موضوعيين في هذا الإطار، حيث لا يمكن اعتبار سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية شاملا ومفيدا في إجراءات بناء الثقة، إذ أن تضمنه لسبعة أنواع فقط من الأسلحة التقليدية لا يخدم الهدف الذي أنشئ من أجله. ونرى بأنه لكي يكون هذا السجل شاملا فيجب أن يتضمن أولا الأسلحة النووية الفتاكة، وثانيا الأسلحة التقليدية التي لها آثار تدميرية هائلة لا تقل عن الأسلحة النووية، وأن يكون على أساس غير انتقائي ويشمل جميع الدول بما يخدم مبدأ الشفافية الكاملة في التسليح.

في الختام يؤكد وفدي استعداداه للعمل معكم من أجل إحراز تقدم في هذه الدورة الموضوعية، أملا في التوصل إلى وثيقة تعكس النية الصادقة للدول في تحقيق نزع كامل للأسلحة النووية، وبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية اعتمادا على الشفافية وحسن النية.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يود الوفد الأرجنتيني أن يعرب عن أحر تهانيه لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة هذه الهيئة. كما نود أن هنئ الرئيسين اللذين عُينا مؤخرا للفريقين العاملين الأول والثاني. كذلك يود وفدي أن يشكركم، سيدي، ويشكر وكيل الأمين العام، دنابالا، على الأفكار المهمة التي أشركتما فيها هيئة نزع السلاح في بداية الجلسة التي عقدت أمس.

في البداية تود الأرجنتين، في سياق الوضع الحالي، أن تجدد تأكيد أهمية تعددية الأطراف بوصفها مبدأ توجيهيا لمعالجة الشواغل في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار.

المعلن هو الهيمنة على المنطقة. وإذا كان الأمر هو نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، فإننا نؤمن - حتى هذه اللحظة - بأن الفرصة ما زالت قائمة للقيام بهذه العملية سلميا. والآلية موجودة من خلال قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرارات ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٤٤١ (٢٠٠٢)؛ ومتابعة المفتشين لعملهم، استنادا على التعاون الإيجابي الذي أبداه العراق وفقا لتقارير التفتيش التي عرضت على مجلس الأمن؛ وبالعودة إلى الشرعية الدولية والتمسك بالقانون الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة ومجلس الأمن؛ ومعالجة القضايا الدولية بشكل متوازن وعادل وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

بالنسبة لموضوع نزع السلاح النووي، فإن بلادي تعتبر أنه يجب إيلاء الأهمية القصوى لنزع الأسلحة النووية، وذلك بموجب الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي حددت تلك الأولوية بتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية من خلال تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزام الدول جميعا بهذه الاتفاقية، وإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في العالم.

وفي هذا الإطار فإن وفدي يؤكد على أنه لا بد من أخذ خصوصية الوضع السياسي في الشرق الأوسط بعين الاعتبار. وكانت بلادي ودول المنطقة والعديد من دول العالم قد دعت إلى ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الذي انضمت جميع دوله إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووضعت كافة منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، باستثناء إسرائيل - الدولة التي تملك ترسانة نووية مدمرة - التي رفضت الانضمام إلى تلك المعاهدة ورفضت أيضا وضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة

وفيما يتعلق بترع السلاح النووي، نأسف لأنه بالرغم من التوقعات الإيجابية التي أثارها اعتماد وثيقة احتتام مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ بتوافق الآراء، فإن النتائج التي كنا نأمل بها لم تتحقق. ولن يتم بلوغ أهداف نزع السلاح النووي التي نصت عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصورة كاملة دون التخلص التام من الأسلحة النووية. ويعتبر الالتزام القاطع للدول الحائزة للأسلحة النووية بالتقدم نحو التخلص التام من ترساناتها النووية، وإدراج مبدأ عدم قابلية تدابير نزع السلاح النووي للإلغاء، وبوجه أعم، بالخطوات العملية الـ ١٣ لتحقيق نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية، تقدما في الاتجاه الصحيح وينبغي الحفاظ عليه دون أية شروط مسبقة.

وتقترح الأرجنتين في هذا الصدد، أن يطلب من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنظر في سحب البيانات التفسيرية التي أدلت بها لدى الانضمام إلى البروتوكولين الأول والثاني، مع مراعاة الجوانب التالية. ما زالت معاهدة تلاتيلولكو التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية موجودة منذ أكثر من ٣٦ عاما وثبتت فعاليتها فيما يتعلق بمنع انتشار الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية. وأتاح انضمام الدول التدريجي للمعاهدة، بما في ذلك انضمام كوبا عام ٢٠٠٢، توسيع نطاق المعاهدة إلى جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد انضمت جميع الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتم إبرام اتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأصبح مفهوم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، على النحو الذي أنشأته معاهدة تلاتيلولكو نموذجا احتذت به مناطق أخرى، التي أنشأت أيضا مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وينبغي أن تعترف الدول الحائزة للأسلحة النووية بالمثل الذي ضربته أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ميدان عدم انتشار الأسلحة النووية؛ والذي يمكن أن يتخذ شكل سحب بياناتها التفسيرية للبروتوكولين الأول والثاني لمعاهدة تلاتيلولكو. وتعتقد الأرجنتين بأنه إذا تعذر سحب هذه البيانات، ينبغي أن يكون هناك تفسير تقييدي للاستثناءات الواردة في هذه البيانات. وهكذا سيتم تقليل المبررات التي يمكن أن تعفي البلدان الحائزة للأسلحة النووية من التزاماتها بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها إلى حالة وحيدة: وهي افتراض قيام إحدى الدول

وفيما يتعلق بترع السلاح النووي، نأسف لأنه بالرغم من التوقعات الإيجابية التي أثارها اعتماد وثيقة احتتام مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ بتوافق الآراء، فإن النتائج التي كنا نأمل بها لم تتحقق. ولن يتم بلوغ أهداف نزع السلاح النووي التي نصت عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصورة كاملة دون التخلص التام من الأسلحة النووية. ويعتبر الالتزام القاطع للدول الحائزة للأسلحة النووية بالتقدم نحو التخلص التام من ترساناتها النووية، وإدراج مبدأ عدم قابلية تدابير نزع السلاح النووي للإلغاء، وبوجه أعم، بالخطوات العملية الـ ١٣ لتحقيق نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية، تقدما في الاتجاه الصحيح وينبغي الحفاظ عليه دون أية شروط مسبقة.

ويتألف النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية من مجموعة من الصكوك كل منها لا غنى عنه للنظام ككل. وإن إيلاء بعض هذه الصكوك أولوية على حساب الصكوك الأخرى سيضر بالنظام بوجه عام ويخرج عملية تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن مسارها.

وإننا في سياق الطابع الأساسي لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نؤيد التدابير الرامية إلى تعزيز الضمانات الواردة في البروتوكول الإضافي النموذجي الملحق باتفاقات ضمانات الوكالة.

وفيما يتعلق بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي أنشأتها معاهدة تلاتيلولكو، نود أن نشير إلى البيانات التفسيرية التي أدلت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية لدى توقيع وتصديق البروتوكولات الملحق بالمعاهدة. وتتيح هذه التفسيرات استثناءات من الالتزامات التي تعهدت بها تلك الدول

وزراء الخارجية والدفاع. كما قمنا بعقد اجتماعات سنوية مع شيلي والبرازيل على مستوى وزراء الخارجية والدفاع.

ونقوم بالتعاون مع البلدان الواقعة داخل المنطقة وخارجها بإجراء مناورات مشتركة، سواء في الميدان أو في حالات افتراضية، ترمي إلى تحسين قدراتنا والطابع العملي المشترك للقوات المسلحة لكل منا. وما برحت هذه المناورات تجري أيضا بغية التوصل إلى وضع إجراءات التعاون فيما بيننا في حالة الكوارث الطبيعية. واشترك ضباط وضباط صف من مختلف بلدان المنطقة في الوحدات الأرجنتينية العاملة في عمليات حفظ السلام. ويجري تبادل مستمر للضباط الذين يقومون بزيارة المنشآت العسكرية ويشتركون في الدورات التدريبية والحلقات الدراسية في الكليات العسكرية في الأرجنتين وغيرها من البلدان.

وتقدم الأرجنتين سنويا المعلومات التي تطلبها الأمم المتحدة لإدراجها في سجل الأسلحة التقليدية، فضلا عن المعلومات التي تتعلق بنفقاتنا العسكرية. كما نقدم هذه المعلومات إلى جيراننا وحلفائنا كبادرة لتعزيز الثقة والشفافية. وعلى غرار ذلك، يجري تنفيذ قرار الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية رقم ١٢٨٨ (XXIV-0/94) عن طريق تقديم جرد كامل لتدابير بناء الثقة والأمن.

وفي عام ١٩٩٩، أصدرت الأرجنتين كتابها الأبيض الأول عن الدفاع، الذي تعكس محتوياته الإنجازات والمشاريع الهامة في سياق التغييرات العميقة التي ما برحت تجري في نظام دفاعنا الوطني، ولا سيما فيما يتعلق بالقوات المسلحة الأرجنتينية. ويرمي إصدار هذا الكتاب إلى تقديم المعلومات لكل من شعب الأرجنتين والمجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، هناك تغيير مستمر في المنشورات المتخصصة في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بنص وثيقة تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، فإننا نتفق بوجه عام مع أسلوبها. ونود أن نبدي عددا من التعليقات في هذا الصدد.

الأطراف بشن هجوم بالأسلحة النووية. وأي تفسير آخر للبيانات يتعارض في رأينا مع معاهدة تلاتيلولكو نصا وروحا.

وترمي تدابير بناء الثقة إلى تخفيف أخطار الصراع المسلح من خلال تخفيض عدم اليقين وانعدام الثقة والمفاهيم المغلوطة عن سلوك الدول الأخرى في المنطقة، مما يساهم في السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يرمي تنفيذ هذه التدابير إلى تفادي الصراع؛ كما ينبغي أن تؤدي إلى تعميق التعاون في ميدان الأمن، وتشجيع زيادة التكامل فيما بين الدول في ميادين أخرى.

وتود الجمهورية الأرجنتينية أن تؤكد من جديد قناعتها فيما يتعلق بأهمية وفائدة تنفيذ هذه التدابير في صياغة قارة سلمية يمكن أن تساهم في تعزيز النظم الديمقراطية في بلدانها، وكفالة احترام حقوق الإنسان لسكانها، وإفادة التكامل الاقتصادي والسياسي والثقافي.

وفي هذا السياق، عقد الاجتماع الأول للخبراء الحكوميين المعنيين بالتدابير الإقليمية لبناء الثقة والأمن، في آذار/مارس ١٩٩٤ في بيونس آيرس، للوفاء بالولاية التي أتاحها الدورة العادية الثالثة والعشرون للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية. كما سجل هذا الاجتماع بداية عملية تواصلت بعقد اجتماعات في سانتياغو دي شيلي والسلفادور، التي أرسى الأسس اللازمة لآفاق جديدة للأمن في نصف القارة بالاستناد إلى الشفافية وقابلية التنبؤ والثقة والتعاون فيما بين دول المنطقة.

وفيما يتعلق بالتدابير ذات الطابع العسكري لبناء الثقة المتبادلة في إطار التدابير المتفق عليها على الصعيد الإقليمي، تعقد الأرجنتين اجتماعات سنوية على مستوى عال مع البلدان الواقعة داخل المنطقة وخارجها، بمشاركة

المجموعة الأفريقية المعنية بترع السلاح والمسائل الأمنية الدولية التي تقع ضمن اختصاص اللجنة الأولى. وتضم المجموعة الأفريقية صوتها إلى من سبق من المتكلمين في التوجه لكم بالتهنئة يا سيدي على انتخابكم لرئاسة دورة هيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٣. كما نرحب بقاءنا لأعضاء المكتب الآخرين. ولدينا ثقة في أن دورة الهيئة لعام ٢٠٠٣ ستتمخض بتوجيهكم وقيادتكم القادرة عن نتائج مثمرة. وأود أن أطمئنكم إلى دعم المجموعة الأفريقية وتعاونها الكاملين.

كما تود المجموعة الأفريقية أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرها لوكيل الأمين العام، السيد جايناثا دانابالا، للعمل الممتاز الذي قام به في تعزيز قضية نزع السلاح العالمي على مدى العقدين الماضيين، سواء في جنيف أو في نيويورك، ولترجو له التوفيق في جهوده المقبلة.

وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية هيئة نزع السلاح باعتبارها هيئة تداولية تدرس مسائل محددة في مجال نزع السلاح وتباحث بشأنها وتقدم توصيات إلى الجمعية العامة. واستناداً إلى هذا، ترى المجموعة أن الدورة الحالية للهيئة هامة للغاية من حيث الهدف العام المتمثل في نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة. وتنتظر المجموعة لذلك خروج هذه الدورة بتوصيات مفيدة.

وتؤكد المجموعة الأفريقية مجدداً التزامها المطلق بالدبلوماسية المتعددة الأطراف وإيمانها القوي بتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح بوصفها طريقة لا غنى عنها لتعزيز السلام والأمن العالميين والسعي لتحقيق مصالحنا المشتركة في هذا المجال. وتنضم المجموعة إلى الدول الأخرى الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز في الإعراب عما يساورها من قلق عميق إزاء اللجوء المتزايد للانفرادية في التصدي للمسائل التي تمس مصالح متعددة الأطراف.

ولعل من الممكن في المقدمة، وقبل الإشارة إلى تدابير بناء الثقة على وجه التحديد، أن يشار إلى مسألة الثقة المتبادلة ويُشدد على أن تعزيزها على مختلف الأصعدة سوف يسهم بشكل إيجابي في الجهود الجاري بذلها للتغلب على الأخطار القائمة منذ مدة طويلة ومواجهة الأخطار والشواغل وغيرها من التحديات الجديدة التي تتهدد الأمن.

ويجري العمل بهذا التمييز بين الأخطار والشواغل وغيرها من التحديات على صعيد نصف الكرة وهو يفرق بين الأخطار التقليدية وغير التقليدية وبين الشواغل والتحديات الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى حالات تعرض أمن الدول للخطر، رغم كونها لا تشكل أخطاراً فعلية. وتمثل تدابير بناء الثقة جزءاً لا يتجزأ من الهيكل الأمني المرن الذي يكمل مؤسسات الأمن القائمة.

وفيما يتعلق بالنطاق، قد يمكن إدماج فكرة أن إحراز التقدم في تدابير بناء الثقة من خلال تعزيز الثقة فيما بين الدول يتيح إعادة توجيه الموارد التي سبق تخصيصها للدفاع لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما فيما يتعلق بالمبادئ، فقد يتسنى إضافة مبادئ أخرى، من قبيل احترام حقوق الإنسان، والقانون الإنساني، والامتثال الدقيق للاتفاقات الدولية.

وأما بالنسبة لتدابير بناء الثقة القائمة في مجال الأسلحة التقليدية، فالقائمة المقترحة شاملة. ورغم ذلك، مع أن معظم هذه التدابير هي تدابير لا بد من معالجتها في سياق عسكري، يلزم تناول بعضها في سياق قوات الأمن، بينما يجب معالجة غيرها من منطلق سياسي واقتصادي واجتماعي. لذلك فقد يمكن أن يُقترح ضم تلك التدابير في مجموعات على أساس القوات أو المؤسسات المسؤولة عن تنفيذها.

السيد أوديبييا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية):
أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وبصفتي منسق

عدم إنشاء مؤتمر نزع السلاح لجنة مخصصة معينة بتزع السلاح النووي، وتؤكد ضرورة البدء في إجراء مفاوضات بشأن القضاء الكامل على الأسلحة النووية في خلال إطار زمني محدد، تؤدي إلى وضع اتفاقية متعلقة بالأسلحة النووية.

وتؤكد المجموعة الأفريقية مجدداً إيمانها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها أداة حيوية لصون السلام والأمن الدوليين. وتعرب المجموعة عن تأييدها للخطوات العملية التي اتخذها المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ بغرض الاضطلاع بجهود منهجية ومطردة لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، بما في ذلك تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية صراحة بإتمام القضاء الكامل على ترساناتها النووية، بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، الذي تلتزم به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة.

وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية الحالية وإقامة مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية استناداً إلى ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين الدول في المنطقة المعنية. وتؤدي المناطق الخالية من الأسلحة النووية دوراً هاماً في صون السلام والأمن على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة الأفريقية إلى الإسراع بالتصديق على معاهدي بيليندايا وراروتونغا من جانب دول المنطقتين المعنيتين تيسيراً لدخولهما حيز النفاذ، وتحت الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم توقع بعد ولم تصدق على البروتوكولات ذات الصلة الملحق بمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية على أن تفعل ذلك، فتكفل بذلك الضمانات الأمنية لبلدان المناطق المعنية.

وتعرب المجموعة الأفريقية عن تأييدها القوي لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتدعو

ولدى المجموعة الأفريقية اقتناع بأن الأسلحة النووية تشكل أعظم خطر على البشرية. ومن ثم ينبغي أن يتمثل أشد الوسائل فعالية لتحقيق نزع السلاح النووي في البدء في مفاوضات متعددة الأطراف تؤدي في وقت قريب إلى إبرام اتفاقية لحظر تطوير الأسلحة النووية وإنتاجها وتجربتها ونشرها وتكديسها ونقلها والتهديد باستعمالها أو استعمالها، والقضاء الكامل على تلك الأسلحة. وينبغي أن يكون من الخطوات الأولى صوب تحقيق هذا الهدف التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتوقف الفوري عن التحسين النوعي للرؤوس النووية وأنظمة إطلاقها وعن تطويرها وإنتاجها وتكديسها. وانتظاراً للقضاء الكامل على تلك الأسلحة النووية ينبغي إعداد صك دولي ملزم قانوناً تتعهد بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية بألا تكون الطرف البادئ باستعمال هذه الأسلحة وبألا تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لها. وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية كفالة أن تكون أي عملية لتزع السلاح النووي نهائية وشفافة وقابلة للتحقق منها، حتى تكون مجدية.

وتسلم المجموعة الأفريقية بأن الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وهي أول دورة استثنائية تكرر لتزع السلاح، شكلت نقطة تحول في تاريخ الجهود المتعددة الأطراف المبذولة لتحقيق نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي. بيد أن المجموعة تعرب عن أسفها لعدم تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة، وذلك بعد انقضاء ٢٥ عاماً على اعتمادها.

وتنوه المجموعة الأفريقية بأهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بتزع السلاح. بيد أن المجموعة يساورها عميق القلق إزاء عدم إحراز تقدم في هذه الهيئة المتعددة الأطراف، وخاصة عجزها عن الاتفاق على برنامج عملها. وتأسف المجموعة لاستمرار

وينبغي لتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية أن تراعي مراعاة تامة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتعتقد المجموعة الأفريقية أنه لا يجوز أن تكون تدابير بناء الثقة بديلاً عن تدابير نزع السلاح أو شرطاً مسبقاً لها، وأنها ينبغي ألا تصرف الاهتمام عن تلك التدابير. وينبغي لتدابير بناء الثقة أن توضع وتطبق على أساس طوعي وبمقتضى المعاملة بالمثل، ويجب أن يكون هدفها مبدأ توفير الأمن غير المنقوص للجميع. وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي باعتبارها أساسية لتعزيز السلم والأمن الإقليميين. وتؤكد المجموعة الأفريقية على أهمية الشفافية وعمليات التحقق في تعزيز تدابير بناء الثقة في مجال نزع السلاح.

وتلاحظ المجموعة الأفريقية مع القلق البالغ الاتجاه الأخير المتمثل في ارتفاع النفقات العسكرية - التي يحتمل، وفقاً للمعلومات المتاحة، أن تزيد على تريليون دولار هذه السنة - وتدعو إلى خفض النفقات العسكرية بغية الإفراج عن الأموال المطلوبة للتنمية، وخاصة تنمية القارة الأفريقية. وتعتقد المجموعة أن تخفيض الميزانيات العسكرية تدبير هام من تدابير بناء الثقة يمكن أن يسهم في تحقيق السلم والأمن العالميين.

وتشعر المجموعة الأفريقية بقلق بالغ إزاء نقل وصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها على نحو غير مشروع، وإزاء تكديسها المفرط وانتشارها الفات عن السيطرة في العديد من مناطق العالم، وخاصة في أفريقيا. وترحب المجموعة الأفريقية باعتماد برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة بتوافق الآراء في عام ٢٠٠١، وهو يصنع نهجاً شاملاً واقعياً يمكن انتهاجه في معالجة المشاكل المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وتؤكد المجموعة الأفريقية من جديد

المجموعة بلدان هذه المنطقة إلى اتخاذ خطوات عملية وعاجلة لتنفيذ المقترحات المتعلقة بإنشائها. وانتظاراً لإنشاء هذه المنطقة وخلال إنشائها، تحث بلدان الشرق الأوسط على الامتناع عن إنتاج الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية أو اقتنائها أو حيازتها بأي شكل من الأشكال، وعلى الامتناع أيضاً عن السماح بوضع الأسلحة النووية في أقاليمها من جانب طرف ثالث، وعلى القبول بإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

في توافق مع الوثيقة الختامية للمؤتمر الثامن لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، المعقود في كوالالمبور في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ شباط/فبراير من هذه السنة، تؤكد المجموعة الأفريقية من جديد موقفها الطويل العهد المؤيد للإيقاف التام للتجارب النووية. وتشدد المجموعة على أهمية تحقيق الالتزام العالمي بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي ينبغي، من ضمن جهات فاعلة أخرى، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي. وتكرر المجموعة التأكيد على أنه، إذا أريد لأهداف المعاهدة أن تتحقق تماماً، فسيكون الالتزام المتواصل بنزع السلاح من كل الدول الموقعة عليها - وخاصة من الدول الحائزة للأسلحة النووية - أمراً أساسياً.

وفيما يتعلق بمسألة تدابير بناء الثقة، لا تنفك المجموعة الأفريقية مقتنعة بأن الهدف النهائي لهذه التدابير في ميدان الأسلحة التقليدية هو تعزيز السلم والأمن الدوليين والإسهام في منع الحرب. وتشاطر المجموعة الآخرين اعتقادهم بأن أساس بناء الثقة يتمثل في أن تكفل للدول بيئة سياسية سلمية مستقرة تحكم العلاقات الدولية فيها قواعد للقانون الدولي واضحة يمكن التنبؤ بها وتراعى مراعاة دقيقة، ومن شأنها أن تهيئ الظروف التي تعزز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لشعوبها.

تتخذ بقية الدول الأعضاء منهجا متوازنا في تناولها للقضايا المطروحة وللتوصيات المقترحة يوازن بين ما قد نأمله جميعا وما هو ممكن فعلا.

فيما يتصل بسبل نزع السلاح النووي، وهو البند الرابع على جدول الأعمال، يعرب وفد مصر عن أسفه لتباطؤ خطى نزع السلاح النووي، وهو تباطؤ يمس قضية حيوية توليها مصر اهتماما بالغاً وتشاركها في هذا الاهتمام دول عدم الانحياز والدول الأعضاء في تحالف الحطة الجديدة. وإن الخطر والقلق لا ينجمان فقط عن التباطؤ، بل يزدادان حيال تعزيز العقائد الاستراتيجية التي تستند في جوهرها إلى الاستمرار في حيازة الأسلحة النووية، بل تصل في بعض الأحيان إلى إمكانية استخدامها، بما في ذلك في مواجهة دول غير نووية.

إن وفد مصر يؤكد على أهمية الالتزام الدولي الذي أقره مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠ بشأن الالتزام القاطع من جانب الدول النووية بإزالة ترساناتها النووية، وصولاً إلى نزع السلاح النووي. وإذ ندرك التقدم الذي أحرزته الدول النووية في هذا الشأن على مدار العامين الماضيين، نجد أن القدر الأعظم منه ينصب في إطار التزامات سياسية لم تر النور بعد.

ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى الجهد المبذول في الإطار الإقليمي في شكل المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والإنجازات التي تحققت في هذا الشأن من خلال معاهدات ثلاثيلولكو في راروتونغا وبانكوك وبليندابا، ونأمل أن يضاف إلى هذه الإنجازات تقدم بشأن مركز منغوليا، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

ولا شك أن منطقة الشرق الأوسط تستوجب إشارة خاصة، حيث تسعى مصر منذ ما يزيد على ربع قرن في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تحقيق تقدم نحو إخلاء

إيمانها بتنفيذ برنامج العمل بوصفه تدييرا هاما من تدابير بناء الثقة في ميدان نزع السلاح.

وتدعم المجموعة الأفريقية كل المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، وكذلك في المناطق الأخرى، في مجال مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة على نحو غير مشروع. وتؤكد المجموعة من جديد التزامها بإعلان باماكو الوزاري لعام ٢٠٠٠، الذي يتضمن موقفا أفريقيا مشتركا بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتعتقد المجموعة الأفريقية أن استحداث سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية كان خطوة هامة في تعزيز الشفافية في النفقات العسكرية.

السيد عيسى (مصر) استمحو لي بداية أن أتقدم إليكم بخالص التهنية من وفد مصر وتقديره على انتخابكم رئيسا للدورة الحالية لهيئة نزع السلاح، وأن أعرب عن ثقة وفد مصر بقدرتكم على إدارة أعمال الدورة بكل الكفاءة والاقتدار اللذين اتسمت بهما سيرتكم الدبلوماسية العريقة لتصل بأعمال الهيئة إلى النجاح الذي نأمله جميعا. كما أود أن أعرب للسيد جايناثا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، عن تقديرنا الكامل لإدارته الحكيمة والمتميزة لنشاط الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح على مدار السنوات الست الماضية، بل وعلى امتداد تاريخه الطويل في مجال العمل السياسي، وعن ثقتنا بأن خطاه سوف تلقى دائما السداد والتوفيق.

أود أولاً أن أؤكد على رؤية مصر للدور الحيوي الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها المحفل الرئيسي للتشاور بشأن قضايا نزع السلاح وتحديد الأسلحة، ونبينا العمل بمجدية تحت قيادتكم من أجل التوصل إلى توصيات بشأن موضوعي نزع السلاح النووي وإجراءات بناء الثقة المطروحين على جدول أعمال الهيئة. ونأمل أن

بحيث يمكن التوصل إليها طواعية بين الدول المعنية، حتى يتسنى لهذه السبل أن تحقق الثقة التي تستهدفها.

إن إجراءات بناء الثقة عند تطبيقها وفقا لمنهج متكامل يمكن أن تسهم في التوصل إلى ترتيبات أمنية قوامها التعاون والشفافية ونبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ولكن التجربة التي مررنا بها في الشرق الأوسط خلال عقد التسعينات أكدت أن إجراءات بناء الثقة وحدها لا تكفي في غياب التزام سياسي واستراتيجي بمنهج الأمن المتكافئ للجميع الذي يراعي الاعتبارات الأمنية المشروعة لكافة الدول المعنية.

السيد الرئيس، ختاماً، يود وفد مصر أن يؤكد على تأييده الكامل لمساعدكم من أجل التوصل إلى توصيات فعالة بشأن سبل بناء الثقة وبشأن سبل نزع السلاح النووي، مؤكداً لكم تعاوننا الكامل في هذا الشأن.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.

منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وإبراز مخاطر الانتشار النووي في المنطقة. ونحن نبذل مساعي مماثلة في إطار معاهدة عدم الانتشار النووي. كما سعينا على مدار عقد التسعينات إلى إحراز تقدم في إطار المفاوضات الإقليمية في الشرق الأوسط، ولكنها لم تكلل بالنجاح. ومن هذا المنطلق، يؤكد وفد مصر نيته مواصلة المساعي في إطار أعمال الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح من أجل البناء على توصيات الهيئة لعام ١٩٩٩ بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وفي صدارة هذه الأولويات بالنسبة لوفد مصر تأتي منطقة الشرق الأوسط.

وفيما يتصل بالبند الخامس من جدول أعمالنا، والخاص بسبل بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، يرى وفد مصر أن سبل بناء الثقة لا يمكن اعتبارها بديلاً من إجراءات نزع السلاح، وإنما هي عناصر مساعدة ومكملة تعمل على تهيئة المناخ الملائم لدعم جهود نزع السلاح، ومن ثم لا بد أن تتسم هذه السبل بالحياد والموضوعية والشفافية،